د. بسام أبو عبد الله

هل الحرية حق مطلق!؟

لم يقل أحد منا أننا نتمتع بديمقراطية جيدة، وحريات واسعة، بل كان الجدل في سورية بعد تسلم الرئيس بشار الأسد مقاليد الحكم عام ٢٠٠٠، يدور حول أولوية الاقتصاد على مسألة الحريات السياسية، باعتبار أنه لابد من رفع مستوى حياة المواطنين ودخلهم قبل الانفتاح السياسي التدريجي، إضافة إلى أن تجربة ما سمي آنذاك بالمنتديات كانت تجربة فاشلة، ذلك أن كثيرين ممن امتطوا صهوة المعارضة بدؤوا معارضتهم بالسب والشتم، وليظهروا للأسف، جديتهم للسفارات الأوروبية والأميركية في أن يكونوا بيادق جاهزة للاستخدام حين الطلب، وهم أنفسهم الذين شكلوا ما سمي لاحقاً منصات معارضة، استخدمت ضد الدولة السورية، وأظهروا سفالة ما بعدها سفالة في الدفاع عن بلدهم مع قطر والسعودية وتركيا وأميركا وأوروبا، تحت عنوان «الحرية السياسية» والكرامة ومطالب السوريين المحقة، وعلى الرغم من أنهم حصلوا على دعم كبير من أقوى دول العالم وأغناها، وسخرت لهم كل الإمكانات، وتم تطعيمهم بأسماء وشخصيات تم شراء ذممها من داخل بنية الحزب الحاكم والحكومة، لكن دون فائدة تذكر، لأن هؤلاء لم يكونوا حملة قضية ولا مظالم، بل كانوا مجرد أدوات للأسف، بيد قوى خارجية ضد أمن بلدهم وشعبهم، وساهموا بتدمير البنى التحتية، وبسب وشتم كل من وقف مع بلده وشعبه وجيشه ورئيسه، ومع ذلك انكشفوا أخيراً وتم رميهم إلى حاوية القمامة بأيدي مشغليهم.

بعد هذه التجربة المرة والمؤلمة والمدمرة، يحق لنا أن نطرح السؤال على أنفسنا وغيرنا: هل الحرية السياسية حق مطلق لا حدود له؟ وهل الحرية السياسية تعني فيما تعنيه الحق بالتآمر على وحدة البلاد، وتدمير المسلمات الوطنية، والدعوة للفتنة، وتحطيم مؤسسات الدولة، ودعم كل أنواع الإرهاب؟ بالطبع لا! في سوريا مثلاً أيد السوريون في ٦ شباط ٢٠٢٠ بأغلبية حاسمة، اقتراحاً بإضافة نص لقانون الانتخابات يجرم التمييز ضد الشابين جنسياً، يعتبرها جريمة وليست مسألة رأي، وترى الباحثة السويسرية يانيبا ويلب من المعهد العالي للدراسات الدولية والتنمية، أن حرية التعبير مثلاً حق أساسي، لكنه ليس حقاً مطلقاً، وتقول إن وسائل الإعلام السويسرية لا تخضع للتدخلات التحريرية أو الحكومية، لكنها مطالبة مع ذلك بالالتزام بقانون العقوبات الذي يحظر الخطاب العنصري أو المعادي للسامية، أو المعادي للشاذين جنسياً، وإذا كانت هذه مسلمات السويسريين الوطنية، وعلى صحافتهم وسياسييهم، وقنوات تلفزتهم الالتزام بها، بغض النظر عن مدى قناعتنا بها، لكن لماذا هم يعتبرون أن هناك قيوداً على حرية التعبير يضبطها قانون العقوبات، ويعتبر المخالفون له مجرمين تجب محاسبتهم، ولا يحق لنا في بلداننا أن نحمي مسلماتنا الوطنية مثل المس بالوحدة الوطنية، أو اعتماد خطاب مذهبي طائفي والتحريض على الفتنة، أو خطاب عنصري إثني، والتعامل مع العدو الصهيوني، والتجسس ضد الأمن القومي للبلاد، والآداب العامة وغيرها الكثير من القضايا التي لا تدخل ضمن إطار حريات التعبير، أو الحريات السياسية.

مع بداية الحرب على سورية عامي ٢٠١١ – ٢٠١٢ كانت الاتهامات الموجهة للحكومة السورية أنها لا تسمح للصحافة الغربية ومراسليها بالدخول، ومواكبة الأحداث، ونقل صورة حقيقية حسب زعمهم، ولأنني التقيت بالكثيرين منهم من بريطانيين وأميركيين وطليان وإسبان وفرنسيين، دخلوا بموافقة السلطات السورية، لكن قلائل جداً من كتبوا بصورة موضوعية، وأغلبهم بتدمير البنى التحتية، وبسب وشتم كل من وقف مع بلده وشعبه وجيشه ورئيسه، ومع ذلك انكشفوا أخيراً وتم رميهم إلى حاوية القمامة بأيدي مشغليهم.

بعد هذه التجربة المرة والمؤلمة والمدمرة، يحق لنا أن نطرح السؤال على أنفسنا وغيرنا: هل الحرية السياسية حق مطلق لا حدود له؟ وهل الحرية السياسية تعني فيما تعنيه الحق بالتآمر على وحدة البلاد، وتدمير المسلمات الوطنية، والدعوة للفتنة، وتحطيم مؤسسات الدولة، ودعم كل أنواع الإرهاب؟ بالطبع لا!

في سوريا مثلاً أيد السوريون في ٦ شباط ٢٠٢٠ بأغلبية حاسمة، اقتراحاً بإضافة نص لقانون الانتخابات يجرم التمييز ضد الشابين جنسياً، يعتبرها جريمة وليست مسألة رأي، وترى الباحثة السويسرية يانيبا ويلب من المعهد العالي للدراسات الدولية والتنمية، أن حرية التعبير مثلاً حق أساسي، لكنه ليس حقاً مطلقاً، وتقول إن وسائل الإعلام السويسرية لا تخضع للتدخلات هو الهاجس الأمني الأميركي بخطط لإطلاق سراح قادة ومسلحي تنظيم داعش الإرهابي، من «مخيم الهول» والسجون التي تسيطر عليها ميليشيات «قوات سورية الديمقراطية– قسد» في محافظة الحسكة وذلك بهدف زعزعة أمن واستقرار العراق، في حين أعلن المنسق المقيم لأنشطة الأمم المتحدة في سورية، أن ٤٩ بالمئة من المحتجزين في «مخيم الهول» الذي تسيطر عليه «قسد» هم من النساء والأطفال ويعانون انعدام أمن متزايداً وأنه محكوم على الأطفال المحتجزين فيه بأن يعيشوا حياة بلا مستقبل.

وتضيف قبل الانفتاح تحوله لمنصة لإطلاق سراح الدواعش من سجون «قسد» الإرهابية، وتقول إنه لم يكن من حق أي من المحتجزين في المخيم يعيشون في «مكان قاس جداً وغير آمن حيث قتل منذ كانون الثاني من العام الماضي ١٠٦ أشخاص أغلبهم من النساء»، لافتاً إلى أنه يوجد في المخيم نحو ٢٧ ألف محتجز عراقي و٧ آلاف و١٩ ألف سوري ونحو ١٢ ألف شخص من دول أخرى.

وأوضح، أن اللاجئين الذين تحتجزهم «قسد» في «مخيم الهول» شرق الحسكة وجلهم من الأطفال والنساء يعانون نقصاً حاداً في مختلف مستلزمات الحياة من غذاء ودواء وأمان فضلاً عن استغلالهم بشكل متواصل من الميليشيات كورقة في بازار السياسة ومساومة العديد من الدول لدعم أجندتها.

ولفت المنسق الأممي إلى أن الكثير من الدول الأوائل التي عليها أن تقبل بعودة رعاياها ترفض القيام بذلك، مؤكداً أن الحل الوحيد هو إفراغ المخيم.

وكانت سورية وروسيا حذرتا أكثر من مرة من خلال بيانات الهيئتين التنسيقيتين السورية والروسية للمعنيتين بإعادة اللاجئين والمهجرين السوريين من تدهور الأوضاع في المناطق التي يسيطر عليها الاحتلال الأميركي و«قسد» ولا سيما في «مخيم الهول» حيث يواصل مسلحو تنظيم داعش جرائمهم داخل المخيم بدعم من الاحتلال الأميركي من خلال إيصال الأسلحة والذخائر والأجهزة اللاسلكية لهم الأمر الذي انعكس على أرض الواقع إذ زادت ممارسات التنظيم التكفيري والاغتيالات التي ينفذها بحق قاطني المخيم.

وأكد أوزهاسيكي، أن «العدالة والتنمية» مستمر في ملاحسة ما سماه نبض المجتمع من أجل الوقوف على مشكلاتهم وتقديم الحلول، بعد أن حوله إلى ورقة ضغط وابتزاز في وجه الدول الأوروبية للحصول على مساعدات مالية، وذلك عقب قيامه بدفع أولئك اللاجئين إلى مغادرة منازلهم وقراهم من المناطق التي احتلتها قواته الغازية لبعض المناطق سمّتها «جهود مكافحة الهجرة غير النظامية بالمدينة».

وأشارت إلى اتخاذ إجراءات بحق ٧٦ ألفاً و٧٧٧ مهاجراً «غير نظامي» في الفترة ما بين ١ كانون الثاني الماضي و٢١ حزيران الجاري.

وتحول ملف اللاجئين السوريين في تركيا إلى ورقة سياسية يتجاذبها النظام والمعارضة، حيث واصلت الأحزاب التركية المعارضة مع اقتراب الانتخابات الرئاسية عملية الاستثمار بهذا الملف، بالتزامن مع مواصلة رئيس النظام رجب طيب أردوغان الاستثمار فيه، بعد أن حوله إلى ورقة ضغط وابتزاز في وجه الدول الأوروبية للحصول على مساعدات مالية، وذلك عقب قيامه بدفع أولئك اللاجئين إلى مغادرة منازلهم وقراهم من المناطق التي احتلتها قواته الغازية لبعض المناطق السورية، جراء الأعمال العدوانية التي قامت بها قواته ومرتزقته.

وفي التاسع من الشهر الماضي كشف أردوغان عقب ترؤسه اجتماع الحكومة، عن مشروع لإعادة مليون لاجئ سوري، بالتعاون مع منظمات الإغاثة التي يعمل معها النظام التركي، لتأمين ما سماها بنية تحتية ومنازل في السورية لإعادة اللاجئين.

وأكدت سورية أمس عدم اعترافها بولاية لجنة التحقيق الدولية التابعة لمجلس حقوق الإنسان حول الحالة في سورية بتقاريرها وبياناتها المتحازة وغير الموضوعية، ورفضها لمحاولاتها الترويج لإنشاء آليات دولية جديدة حول سورية، وفي بيان له أمام المجلس في جنيف، أكد مندوب سورية الدائم لدى الأمم المتحدة والمنظمات الدولية في جنيف السفير حسام الدين آلا على رفض مناقشات المجلس حول سورية باعتبارها محكومة بأجندات تدخلية وقرارات غير توافقية تروج لها أميركا والاتحاد الأوروبي، وذلك حسبما ذكرت وكالة «سانا».

وأكد عدم اعترافه بولاية لجنة التحقيق الدولية التابعة للمجلس حول الحالة في سورية بتقاريرها وبياناتها المتحازة وغير الموضوعية التي تستند إلى معلومات مضللة واتهامات مسبقة الصنع.

وأوضح أنه في الوقت الذي تواصل فيه سورية جهودها لاستعادة وترسيخ الأمن والاستقرار وتحقيق الإنعاش الاقتصادي وتحسين الأوضاع المعيشية لمواطنيها وتسهيل عودة المهجرين وتحرير أجزاء من أراضيها واستمراره بدعم التنظيمات الإرهابية والميليشيات الانفصالية ورعايته لسرقة النفط والغاز والقمح ونهبه بالتزامن مع فرض التدابير القسرية الأحادية التي تهدف لحرمان الشعب السوري من احتياجاته وإعاقة جهود التعافي.

وحذر آلا مما يتعرض له السكان في مناطق الاحتلال التركي شمال البلاد من انتهاكات لحقوق الإنسان نتيجة سياسة التتريك والتغيير الديموغرافي القسري التي يمارسه النظام التركي والإفلات الأمني وتعدي «ميليشياته الإرهابية» على حياتهم وممتلكاتهم.

ونبه إلى أن تهديدات رئيس النظام التركي مؤخراً لإنشاء ما تسمى «منطقة آمنة» شمال سورية تشكل امتداداً لمخططاته التخريبية وعدواناً على أرض سورية وشعبها.

مندوب سورية الدائم لدى الأمم المتحدة والمنظمات الدولية في جنيف السفير حسام الدين آلا (عن الانترنت)

وأكد أن سورية ستواصل الدفاع عن سيادتها وأراضيها ومواجهة كل أشكال الاحتلال والإرهاب والعدوان والتدخل في شؤونها الداخلية، وتطهير كل شبر من أراضيها من الغزاة والإرهابيين وصولاً لتحقيق الأمن والاستقرار والسلام لجميع السوريين.

وأكد مندوب سورية الدائم لدى الأمم المتحدة والمنظمات الدولية في جنيف السفير حسام الدين آلا (عن الانترنت)

وأشار إلى مواصلة الحكومة سماع التسويات والمصالحات الوطنية حيث منح المرسوم الرئاسي رقم ٧ الصادر مؤخراً عفواً عاماً وشاملاً عن كل الجرائم الإرهابية المرتكبة قبل ٣٠ نيسان ٢٠٢٢ باستثناء الحالات التي أفضت إلى موت إنسان وأتاح للسوريين الفاعلين خارج البلاد ممن تنطبق عليهم أحكامه تسوية أوضاعهم والعودة إلى بلدهم من دون الحاجة لمراجعة أي جهة رسمية.

وبيّن آلا أن الرئيس بشار الأسد وقع منذ عام ٢٠١١ عشرين مرسوم عفو اسقاط منها عشرات آلاف المواطنين السوريين إلى جانب انخراط آلاف غيرهم في عملية التسويات والمصالحة الوطنية.

وشدد على رفض الاتهامات والمغالطات التي وجهها تقارير لجنة التحقيق وبيانات الدول الراعية لولايتها ومحاولاتها الترويج لإنشاء آلية دولية جديدة حول سورية.

وأكد أن مزاعم الحرص على حقوق الإنسان في سورية ودعم جهود آجل السياسي وإنهاء معاناة اللاجئين والمجتمعات المضيفة لهم لا تمر عبر ترويج الاتهامات المعلبة والتقارير الخادعة والتقارير المزيفة بل تتطلب المبادرة إلى الرفع الفوري وغير المشروط لجميع التدابير الاقتصادية القسرية الأحادية المفروضة عليها وخروج قوات الاحتلالين الأميركي والتركي من جميع الأراضي السورية وإعادة بسط سلطة الدولة السورية عليها.

وكالات

الأمم المتحدة تؤكد أن الحل الوحيد هو إفراغ «مخيم الهول»

قائد أمني عراقي: أميركا تخطط لإطلاق سراح الدواعش من سجون «قسد»

حذر قائد أمني عراقي رفيع المستوى، أمس، من أن الاحتلال الأميركي يخطط لإطلاق سراح قادة ومسلحي تنظيم داعش الإرهابي، من «مخيم الهول» والسجون التي تسيطر عليها ميليشيات «قوات سورية الديمقراطية– قسد» في محافظة الحسكة وذلك بهدف زعزعة أمن واستقرار العراق، في حين أعلن المنسق المقيم لأنشطة الأمم المتحدة في سورية ديمقراطية– رضا زيادة انعدام الأمن في المخيم مع نقص حاد في مختلف مستلزمات الحياة من غذاء ودواء، مؤكداً أن الحل الوحيد هو إفراغ المخيم.

ونقلت وكالة «المعلومة» عن قائد أمني عراقي رفيع المستوى في محافظة الأنبار، رفض الكشف عن اسمه قوله: إن القيادات الأمنية في الأنبار متخوفة من مخطط أميركي يسهل عملية إطلاق سراح الموقوفين من قادة ومسلحي تنظيم «داعش الإرهابي» في سجن الحسكة و«مخيم الهول» وسجون أخرى تسيطر عليها ميليشيات «قسد» لزعزعة أمن واستقرار المناطق الغربية والمحافظات الأخرى من العراق، في خطوة تهدف إلى خلق حالة من الفوضى وإرباك الوضع الأمني بأرب بانت معروفة لدى الجميع.

وأوضح أنه رغم تحصينات السجون التي تضم معظمها تنظيم داعش، فإن هناك تخوفاً من تدخل أميركي يسهم في إطلاق سراحهم ودخولهم إلى المناطق الغربية ومنها إلى المحافظات الأخرى للقيام بعمليات ذات طابع إرهابي لإرباك الوضع الأمني مستغلين عدم تشكيل حكومة عراقية جديدة.

وأول من أمس أعلن المنسق المقيم لأنشطة الأمم المتحدة في سورية، أن ٤٩ بالمئة من المحتجزين في «مخيم الهول» الذي تسيطر عليه «قسد» هم من النساء والأطفال ويعانون انعدام أمن متزايداً وأنه محكوم على الأطفال المحتجزين فيه بأن يعيشوا حياة بلا مستقبل.

وتضيف قبل الانفتاح تحوله لمنصة لإطلاق سراح الدواعش من سجون «قسد» الإرهابية، وتقول إنه لم يكن من حق أي من المحتجزين في المخيم يعيشون في «مكان قاس جداً وغير آمن حيث قتل منذ كانون الثاني من العام الماضي ١٠٦ أشخاص أغلبهم من النساء»، لافتاً إلى أنه يوجد في المخيم نحو ٢٧ ألف محتجز عراقي و١٩ ألف سوري ونحو ١٢ ألف شخص من دول أخرى.

وأوضح، أن اللاجئين الذين تحتجزهم «قسد» في «مخيم الهول» شرق الحسكة وجلهم من الأطفال والنساء يعانون نقصاً حاداً في مختلف مستلزمات الحياة من غذاء ودواء وأمان فضلاً عن استغلالهم بشكل متواصل من الميليشيات كورقة في بازار السياسة ومساومة العديد من الدول لدعم أجندتها.

ولفت المنسق الأممي إلى أن الكثير من الدول الأوائل التي عليها أن تقبل بعودة رعاياها ترفض القيام بذلك، مؤكداً أن الحل الوحيد هو إفراغ المخيم.

وكانت سورية وروسيا حذرتا أكثر من مرة من خلال بيانات الهيئتين التنسيقيتين السورية والروسية المعنيتين بإعادة اللاجئين والمهجرين السوريين من تدهور الأوضاع في المناطق التي يسيطر عليها الاحتلال الأميركي و«قسد» ولا سيما في «مخيم الهول» حيث يواصل مسلحو تنظيم داعش جرائمهم داخل المخيم بدعم من الاحتلال الأميركي من خلال إيصال الأسلحة والذخائر والأجهزة اللاسلكية لهم الأمر الذي انعكس على أرض الواقع إذ زادت ممارسات التنظيم التكفيري والاغتيالات التي ينفذها بحق قاطني المخيم.

وكالات

أكدت ضرورة الرفع الفوري للإجراءات القسرية وخروج قوات الاحتلال

آلا: سورية ترفض محاولات لجنة التحقيق الدولية لحقوق الإنسان الترويج لإنشاء آليات جديدة حولها

نشاط تجاري لافت للسوريين في إسطنبول (عن الانترنت – أرشيف)

أعلن حزب النظام التركي الحاكم «العدالة والتنمية»، أن مجتمع بلاده يعاني مشكلتين أساسيتين، هما السوريون والاقتصاد، على حين حكمت محكمة نسائية على المواطن اللاذقي المدان بتهريب ٣٠ لاجئاً سورياً والمتسبب في مقتل اثنين منهم في شاحنة مضغوطة، بالسجن ٧ أعوام.

ونقلت مواقع إلكترونية معارضة عن نائب رئيس «العدالة والتنمية»، رئيس الإدارات المحلية، محمد أوزهاسيكي، أثناء حضوره اجتماعاً مع ممثلي وسائل الإعلام التركية أن «العدالة والتنمية» أجرى العديد من استطلاعات الرأي لمتابعة مشكلات المجتمع التركي، ولمعرفة الأسباب التي جعلت المجتمع غاضباً من الحزب.

وأوضح أوزهاسيكي، أن الحزب طرح سؤالاً: «لماذا أنت غاضب من حزب العدالة والتنمية؟» في المدن التركية الكبرى مثل أنطاليا وأنقرة وأضنة وإسطنبول ومرسين، بعد خسارة الحزب الانتخابات البلدية الماضية في العديد من الولايات التركية.

وأشار إلى أن مشكلة اللاجئين السوريين في تركيا احتلت المرتبة الأولى بالنسبة إلى سكان ولاية إسطنبول، في حين جاءت المشكلات الاقتصادية في المرتبة الثانية، وأضاف: «كانت المشكلة الأساسية بالنسبة لسكان ولاية أنقرة هي الاقتصاد، في حين حل اللاجئون السوريون في المرتبة الثانية؛ لذا نقوم بمتابعة هذه المسألة بشكل مباشر».

وأكد أوزهاسيكي، أن «العدالة والتنمية» سمّتها «جهود مكافحة الهجرة غير النظامية بالمدينة».

وأشارت إلى اتخاذ إجراءات بحق ٧٦ ألفاً و٧٧٧ مهاجراً «غير نظامي» في الفترة ما بين ١ كانون الثاني الماضي و٢١ حزيران الجاري.

وتحول ملف اللاجئين السوريين في تركيا إلى ورقة سياسية يتجاذبها النظام والمعارضة، حيث واصلت الأحزاب التركية المعارضة مع اقتراب الانتخابات الرئاسية عملية الاستثمار بهذا الملف، بالتزامن مع مواصلة رئيس النظام رجب طيب أردوغان الاستثمار فيه، بعد أن حوله إلى ورقة ضغط وابتزاز في وجه الدول الأوروبية للحصول على مساعدات مالية، وذلك عقب قيامه بدفع أولئك اللاجئين إلى مغادرة منازلهم وقراهم من المناطق التي احتلتها قواته الغازية لبعض المناطق السورية، جراء الأعمال العدوانية التي قامت بها قواته ومرتزقته.

وفي التاسع من الشهر الماضي كشف أردوغان عقب ترؤسه اجتماع الحكومة، عن مشروع لإعادة مليون لاجئ سوري، بالتعاون مع منظمات الإغاثة التي يعمل معها النظام التركي، لتأمين ما سماها بنية تحتية ومنازل في السورية لإعادة اللاجئين.

وأكدت سورية أمس عدم اعترافها بولاية لجنة التحقيق الدولية التابعة لمجلس حقوق الإنسان حول الحالة في سورية بتقاريرها وبياناتها المتحازة وغير الموضوعية، ورفضها لمحاولاتها الترويج لإنشاء آليات دولية جديدة حول سورية.

وفي بيان له أمام المجلس في جنيف، أكد مندوب سورية الدائم لدى الأمم المتحدة والمنظمات الدولية في جنيف السفير حسام الدين آلا على رفض مناقشات المجلس حول سورية باعتبارها محكومة بأجندات تدخلية وقرارات غير توافقية تروج لها أميركا والاتحاد الأوروبي، وذلك حسبما ذكرت وكالة «سانا».

وأكد عدم اعترافه بولاية لجنة التحقيق الدولية التابعة للمجلس حول الحالة في سورية بتقاريرها وبياناتها المتحازة وغير الموضوعية التي تستند إلى معلومات مضللة واتهامات مسبقة الصنع.

وأوضح أنه في الوقت الذي تواصل فيه سورية جهودها لاستعادة وترسيخ الأمن والاستقرار وتحقيق الإنعاش الاقتصادي وتحسين الأوضاع المعيشية لمواطنيها وتسهيل عودة المهجرين وتحرير أجزاء من أراضيها واستمراره بدعم التنظيمات الإرهابية والميليشيات الانفصالية ورعايته لسرقة النفط والغاز والقمح ونهبه بالتزامن مع فرض التدابير القسرية الأحادية التي تهدف لحرمان الشعب السوري من احتياجاته وإعاقة جهود التعافي.

وحذر آلا مما يتعرض له السكان في مناطق الاحتلال التركي شمال البلاد من انتهاكات لحقوق الإنسان نتيجة سياسة التتريك والتغيير الإنمائي ومشاريع التعافي المبكر إضافة لتوسيع نطاق الحصار الاقتصادي.

وأشار إلى مواصلة الحكومة سماع التسويات والمصالحات الوطنية حيث منح المرسوم الرئاسي رقم ٧ الصادر مؤخراً عفواً عاماً وشاملاً عن كل الجرائم الإرهابية المرتكبة قبل ٣٠ نيسان ٢٠٢٢ باستثناء الحالات التي أفضت إلى موت إنسان وأتاح للسوريين الفاعلين خارج البلاد ممن تنطبق عليهم أحكامه تسوية أوضاعهم والعودة إلى بلدهم من دون الحاجة لمراجعة أي جهة رسمية.

وبيّن آلا أن الرئيس بشار الأسد وقع منذ عام ٢٠١١ عشرين مرسوم عفو اسقاط منها عشرات آلاف المواطنين السوريين إلى جانب انخراط آلاف غيرهم في عملية التسويات والمصالحة الوطنية.

وشدد على رفض الاتهامات والمغالطات التي وجهها تقارير لجنة التحقيق وبيانات الدول الراعية لولايتها ومحاولاتها الترويج لإنشاء آلية دولية جديدة حول سورية.

وأكد أن مزاعم الحرص على حقوق الإنسان في سورية ودعم جهود آجل السياسي وإنهاء معاناة اللاجئين والمجتمعات المضيفة لهم لا تمر عبر ترويج الاتهامات المعلبة والتقارير الخادعة والتقارير المزيفة بل تتطلب المبادرة إلى الرفع الفوري وغير المشروط لجميع التدابير الاقتصادية القسرية الأحادية المفروضة عليها وخروج قوات الاحتلالين الأميركي والتركي من جميع الأراضي السورية وإعادة بسط سلطة الدولة السورية عليها.

وكالات

النظام التركي يواصل استغلال قضية اللاجئين لأهداف انتخابية

«العدالة والتنمية»: السوريون والاقتصاد مشكلتان أساسيتان للشعب التركي!

أكد أمام مجلس الأمن إنجاز خطوات غير مسبوقة على مسار المصالحات الوطنية والتسويات المحلية

صباغ: العفو الرئاسي الأخير خطوة استثنائية بطبيعتها القانونية والاجتماعية والسياسية

الوطن

أكد المندوب الدائم للجمهورية العربية السورية في الأمم المتحدة السفير بسام صباغ أن الحكومة السورية أنجزت خلال الأشهر الأخيرة خطوات بالغة الأهمية، وغير مسبوقة، تبرز حرص الدولة السورية على دعم مسار المصالحات الوطنية والتسويات المحلية الذي اعتمدته كنهج ثابت أثبت نجاعته في تمكين السوريين من العودة إلى حياتهم الطبيعية، وتوجيه طاقاتهم وإمكاناتهم نحو عملية بناء مستقبل سورية واستقرارها وتقدمها.

وفي كلمة له خلال جلسة لمجلس الأمن حول الشأن السياسي في سورية، مساء أمس، وحصلت «الوطن» على نسخة منها، قال صباغ: لقد وضعتكم بصورة مرسوم العفو الذي أصدره رئيس الجمهورية (بشار الأسد) بتاريخ ٣٠ نيسان الماضي، وتلا خطوة استثنائية بطبيعتها القانونية والاجتماعية والسياسية، واستفاد من هذا المرسوم أعداد كبيرة من الموقوفين والمتابعين قضائياً داخل البلاد وخارجها، ولا يزال العمل مستمراً على تطبيقه، كما فتحت البعثات الدبلوماسية في الخارج أبوابها لاستقبال طلبات السوريين الراغبين بالاستفادة من المرسوم وتقديم الدعم لتسوية أوضاعهم، وتقوم وزارة الخارجية يومياً باستلام العديد من هذه الطلبات، وإحالتها للجهات المعنية للرد عليها بالسرعة الممكنة.

وأضاف صباغ: واصلت مؤسسات الدولة السورية جهودها لتعزيز البنية القانونية والتشريعية، وتطوير القوانين ومواءمتها مع المتطلبات الحالية، وشهدت الأشهر الماضية إصدار عدد من المراسيم التشريعية والقوانين المهمة التي تنظم مسائل أساسية من بينها: تنظيم حيازة الأسلحة والذخائر وتنظيم قانون الأحوال الشخصية، وتعديل قانون العقوبات، وإلغاء عقوبة الأشغال الشاقة المؤبدة والمؤقتة، وإقرار قانون تجريم التعذيب وفرض عقوبات رادعة بحق ممارسيه.

وبين صباغ أن دمشق استضافت الاجتماع الرابع لمتابعة المؤتمر الدولي لعودة اللاجئين والمهجرين السوريين، الذي يعبر بوضوح عن إرادة الحكومة السورية القوية لمواصلة تذليل العقبات التي تحول دون العودة الآمنة والكريمة والطوعية للمهجرين إلى منازلهم ومناطقهم الأصلية، وقال: إن على الدول التي تمنع اللاجئين السوريين من العودة لوطنهم أن ترفع أيديها، وأن تتوقف عن وضع العراقيل التي تمنعهم من العودة بحرية وكرامة، والذي يتطلب أولاً رفع الإجراءات القسرية الأحادية الجائب المفروضة على سورية التي تقتل أبناء الشعب السوري، ولا يمكن تبريرها بأي حال، والدولة السورية ستتحمل مسؤولياتها كاملة في هذا المجال.

وذكر صباغ أنه عقد لقاءات في مدينة جونيه سلطان الاجتماع الثامن عشر حول سورية وفق «صيغة أستانة»، وأكد البيان الختامي الصادر عنه التمسك الراسخ بسيادة الجمهورية العربية السورية واستقلالها ووحدة وسلامة أراضيها، وشدد مجدداً على مواصلة العمل لمكافحة الإرهاب والتصدي لتنظيمي داعش وجبهة النصرة موطن شركة «كامبريدج أنالیتیكا» كريستوفر ويلي الذي كشف الطرق المشبوهة لعمل هذه الشركات صرح في تشرين الأول ٢٠١٩ لمحطة سي إن بي سي» أن الولايات المتحدة تسير في اتجاه الصين ذاته، التي تتهمها بالاستبدادية، والفرق فقط حسب ويلي أننا نسمح للشركات الخاصة بتحويل الرأي العام إلى اليسار أو اليمين، أو الوسط، وعبر عن قلقه بشأن تأثير شركات التواصل الاجتماعي بسبب الحجم الهائل من البيانات التي تجمعها!

ليتخيل القارئ الكريم أن شركة «كامبريدج أنالیتیكا» التي اتهمت بالحصول على بيانات مستخدمي فيسبوك بشكل غير قانوني من خلال تطبيق تابع لجهة خارجية، يطلع عدد البيانات التي تستخدمها لـ٨٧ مليون شخص، ولم يقتصر الأمر على الأشخاص بل على أصدقائهم في فيسبوك.

الموظف السابق في الشركة البريطانية طالب بلوائح وتشريعات مماثلة لتلك التي تفرض على مؤسسات المياه والكهرباء، وغيرها الكثير نظراً لأهميتها بالنسبة لحياة الناس.

ما أريد الوصول إليه هو القول:

× إن الحرية ليست مطلقة كما فهمها البعض لدينا، بل يجب ضبطها بأنظمة وقوانين كما الحال في كل دول العالم.

× الحرية تعني المسؤولية ولا تعني الفوضى أو الخداع أو الكذب أو التجسس أو تدمير المجتمعات.

× الحرية السياسية لا تعني التعدي على المسلمات الوطنية، وهذا موضوع قانوني وليس سياسياً، كما نفهمه، وكما أوضحه الرئيس الأسد في حديثه لقناة «آر تي» في حزيران ٢٠٢٢.

× من حق أي شخص أن يعارض الرئيس أو الحكومة، أو الحزب الحاكم، لكن ليس من حقه أن يمس المسلمات الوطنية أو أن يشتم أو يسخر أو يصطاد في الماء العكر، لأن في ذلك جرائم يعاقب عليها القانون وليس الرئيس. والمعارضة لا يكفي أن تقدم لنا توصيفاً ونقداً، بل برامجاً وحلولاً، وتشعر عن رنودها معدّ لتعيد بناء وطننا بشكل أجمل وأحلى، وعدم الاتفاق مع السياسة يجري الحاكم أو الحكومة في السياسات والبرامج لا يعني أبداً أن يكون المواطن قليل الأدب والوجدان والانتماء والوطنية.

د. بسام أبو عبد الله

قولاً واحداً

محمد نادر العمري

المنطقة تشهد حراكاً متعدد الأهداف والغايات

لم يكن من قبيل المصادفة أن يشهد النظام الإقليمي تسارعاً في وتيرة الزيارات الدبلوماسية بشكل مكوكي ومكثف، في توقيت سياسي يعاني منه النظام الدولي مخاضاً عسيراً يجعله فوضوياً ويصعب تبيان أو اتضاح الآثار الناجمة عن شكله كامل وقطعي، ويؤكد في الوقت ذاته أنه لن يشهد انفراجة قريبة مما يدفع الفواعل السياسية لقد كان واضحاً أن هذه الزيارات المكوكية حصلت بين قوى شهدت صراعاً على المستويين الشخصي والرسمي، وتبادلت الاتهامات وسعى كل طرف إلى تغييب الطرف الآخر وتشويه سمعته وتحجيم دوره وإيجاد تحالفات من الدول لمنع توسع نفوذه.

شكل تفصيلي عكس لأفق تلاقي المصالح التركية السعودية، والمصالح القطرية المصرية، إذ يسعى ولي العهد السعودي محمد بن سلمان من خلال زيارته لتركيا مع جمال بن محمد والزين، لإعادة مكانة السعودية ودورها ونفوذها في المشهد السياسي الدولي والإقليمي، بعد توتر العلاقات مع النظام التركي إثر تصفية الصحفي السعودي جمال خاشقجي والتدخل التركي في الصراع الخليجي عبر إرسالها لقوات عسكرية لحماية النظام القطري وفك الحصار المفروض عليه عام ٢٠١٧، وهو ما انعكس على طبيعة الصراع بشكل زاد من حدته بين الدولتين أو المحورين في ساحات النزاع والأزمات الإقليمية.

إن صراع المحورين التركي- السعودي شكلياً كان يحصل ضمن السياق السابق، إلا أن جوهره تجلى بسارعة كل منهما للترويج على عرض النظام الإقليمي والتحكم في مساراته السياسية والدينية.

ومن النقاط المثيرة للانتباه ضمن هذا الإطار أن زيارة ولي عهد النظام السعودي محمد بن سلمان لهذه الدول كانت نتيجة الأوضاع الداخلية المضطربة، فمن تركيا تعمر والأردن وصولاً لوضع السعودي، هذه الدول أجمعها تعاني من أوضاع سياسية واقتصادية داخلية غير مستقرة وتشهد اضطرابات من المؤكد أنها ستترك تأثيراتها في الاستقرار السياسي للأنظمة الحاكمة، لذلك في الجانب الأول يمكن القول إن هدف هذه الزيارة يتضمن دعم مصار المصالحة بين هذه الدول ولعب دور الوساطة فيما بينها نتيجة الحاجة المتأزمة داخلياً.

غير أن هدفها الأبرز يكمن في سعي السعودية لفظ اعتراف أميركي بجدوى دورها في المنطقة بعد استثنائها واعتباره ثانوياً مع وصول إدارة الديمقراطي جو بايدن للبيت الأبيض، فخطوات المصالحة بين تركيا والسعودية ومساعي أبن سلمان للعب دور الدولي، يهدف إنجاح انفتاح الإقليمي وليس لمحاكاة، وهو الانفتاح الذي سيتلقى الرئيس الأميركي جو بايدن عبر مؤتمر تحضره له الرياض في تموز القادم، بمعنى آخر أن محمد بن سلمان يسعى لاقتناص ظروف عدم الاستقرار الداخلية للدول الإقليمية والدولية لإنشاء انفتاح يساهم في تحسن تموضعه السياسي في أثناء جولة بايدن للمنطقة منتصف الشهر القادم، وليضمن في الوقت ذاته انتقال السلطة إليه بشكل سلس ودون أي خلافات تقلل من شرعية تنصيبه ملكاً على عرش الحكم في القريب العاجل.

كما أن معظم هذه الدول من السعودية وتركيا ومصر، علاقاتها تشهد تراجعاً مع الولايات المتحدة وهي ترى أن انتقالها في مؤتمر يحضره له في أثناء زيارة بايدن سيجعلها في موقع أفضل مما تكون عليه منفردة في أي لقاء مع الإدارة الأميركية الحالية.

أيّاً كان عنوان هذه الزيارات واللقاءات الدبلوماسية من مصالحة وتطوير العلاقات الثنائية ونسيان ملفات الخلاف إلخ، إلا أن إمكانية تحوله لتحالف إقليمي في مواجهة إيران، هو صعب إن لم نقل مستحيل، ولكن قد يستخدم إعلامياً فقط للضغط على الجمهورية الإسلامية الإيرانية، إذ إن التحديات التي تحول دون إنشاء هذا التحالف في الواقع العملي عديدة، أبرزها:

_ يعض هذه الدول مثل تركيا وقطر هي في علاقات إيجابية ومتطورة مع إيران وليست من مصلحتها تحويل علاقاتها معها لعلاقات صراعية، وإن شهدت توتراً في بعض الملفات مثل الخلاف التركي الإيراني حول الملف السوري، كما أن هناك بعض الدول الخليجية مثل عمان لن تقبل بالانخراط ضمن تحالف يؤثر في وضعها الحيادي في الوسطي.

_ القصايات هذه الدول ليست في وضع حسن مناسب يدفعها لدخوض صراع مع إيران، ولا تستطيع تحمل عقابات أي صراع يزيد من تردي واقعها الاقتصادي، ولاسيما أنها لم تتجح سابقاً ولا حتى حالياً في كسر عدوانها على اليمن منذ ما يقارب عقداً من الزمن.

_ ليس هناك استراتيجية واضحة وثابتة للولايات المتحدة ت